

التسهيل الجمركي ومواكبة المقاولات



- تبسيط و تجريد المساطر من طابعها المادي : أكثر من مفهوم هو عمل ملموس و متواصل يعزز الدور الاقتصادي للجمارك
- تصديق المقاوله : ميزة تدعم المقاوله في سعيها وراء تقوية أدائها وتدعيم قدرتها التنافسية دوليا
- مواكبة المشاريع الكبرى : عمل مطرد ومتواصل
- الجمارك - القطاع الخاص : شراكة مستدامة تثرى بالتبادل والإصغاء المتواصلين

تبسيط و تجريد المساطر من طابعها المادي : أكثر من مفهوم هو عمل ملموس ومتواصل يعزز الدور الاقتصادي للجمارك

تسهيل الكفالة الشمولية لعمليات حرفيي الخياطة التقليدية : من أجل الإسهام في التسويق دوليا لخبرة الحرف التقليدية المغربية

لها القيام، نيابة عن زبائنها صناع ومصممو الأزياء، بإجراءات الاستخلاص الجمركي، وكذا ضمان تسديد المكوس والرسوم الجمركية على أساس البرامج التي أنشأت من طرف صناديق JAIDA لفائدة مؤسسات القروض الصغرى.

و بهذا يعفى صانعو وحرفيو الزي التقليدي من الحضور إلى المكاتب الجمركية كما يستفيدون من خدمة سريعة للتسليم عند المقر.

سعيها منها لمواكبة الصناعة التقليدية الذي يعتبر قطاعا ذا قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية للبلد، أحدثت إدارة الجمارك مسطرة ونمط كفالة مبسطين لفائدة حرفيي الخياطة التقليدية الذين ينشطون على المستوى الدولي يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم إزاء زبائنهم بالخارج في ظروف أفضل من حيث التكلفة والآجال وكذا تطوير نشاطهم الإنتاجي المتيح لفرص الشغل والمسهم في تعزيز الإدماج الاجتماعي.

ويستفيد حرفيو الأزياء الذين يلزمهم استيراد المواد التي تدخل في حياكة وتصميم الملابس والاكسسوارات لحساب زبائنهم الأجانب من إجراء مبسط للقبول المؤقت من أجل الصنع الفعال وأيضا نمطا لكفالة عملياتهم التي تنجز في ظل هذا النظام الاقتصادي الجمركي.

وينبثق هذا التسهيل عن اتفاق أبرم سنة 2015 بين الجمارك وشركة Chronopost الدولية المغرب يخول

64 صانعا مستفيدا خلال السنة

الواحدة - سنة 2015 -

مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي : منصات تتطور باتساق مع وتيرة نمو النشاط اللوجستي بالمغرب

وقد عملت الجمارك في هذا النسق على مراجعة الظروف التي تساق فيها البضائع نحو ساحات ومخازن الاستخلاص الجمركي وذلك بغاية تركيز نشاطها على تدبير أحجام البضائع الواردة عليها بالتجميع (الشحنات المجمعة) وتقوية دورها في تأمين المبادلات التجارية والتحكم فيها مع مراعاة ضرورة انسيابية العمليات الجمركية.

أحدثت سبع 07 مخازن جديدة خلال سنة 2015، وهو الرقم الذي رفع مجموع الساحات المعتمدة حتى تتم هذه السنة إلى 67 موزعة عبر أنحاء المملكة. ويندرج خلق هذه الفضاءات في خانة الأهداف الإستراتيجية للجمارك الرامية إلى الرفع من تنافسية المقاولات عبر تطوير عرض خدماتي محوره التعشير عن قرب والتحكم اللوجستيكي الأمثل للسلع التي ترد عليها بشكل منفرد.

67 ساحة ومخزنا

للاستخلاص الجمركي موزعة عبر المملكة

وفي إطار حرصها على دعم تمهين استغلال هذه الساحات، نظمت إدارة الجمارك لقاءات مع ممثلي المهنة بهدف تقريب انتظارات هذه الأخيرة ومتطلبات التدخل الجمركي.

النقل المتعدد الوسائط : تكييف مسطري يرنو إعطاء دفعة للشحن الجوي الوطني

كما يخول هذا التكييف المسطري لشركة الخطوط الجوية الملكية تكتيف نشاطها وتعزيز مكانتها بين فاعلين آخرين في توريد الشحن الجوي في أفريقيا وغيرها من شركات الخدمات اللوجستية واستغلال حظائر المطارات من الاستفادة من نشاط ذي قيمة مضافة.

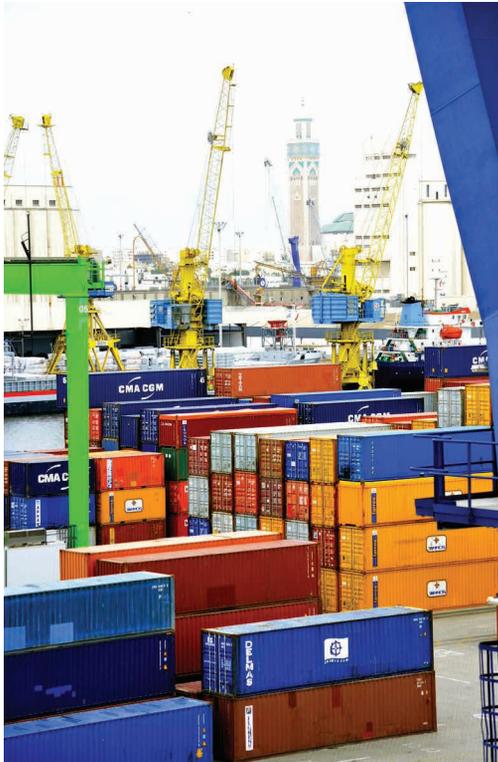
وبفضل هذا الإجراء، أصبح بإمكان شركات الشحن الوطنية اعتراض اتجار دولي ذي إمكانات عالية و التدخل في مسار تسليم البضائع وكذا ضمان تسليم الشحنات إلى مقصدها النهائي.

رغبة منها في تشجيع نشاط فاعلي النقل الدولي المحليين وتطوير سوق الشحن الجوي عبر العربرات البرية بالمغرب، قطاع في رواج متميز في جميع أنحاء العالم، بادرت الجمارك بناء على طلب من شركة الخطوط الجوية الملكية بإحداث مسطرة تتناسب وعمليات النقل المتعدد الوسائط (البحري والبري والجوي) للبضائع التي تتداول بين أوروبا وإفريقيا عبر المغرب و التي تصل وفقها هذه الأخيرة برا إلى محطات الشحن الجوي للدار البيضاء كي يتم نقلها بعد ذلك عبر الجو من طرف الشركة المذكورة.

9 عمليات للنقل المتعدد الوسائط إفريقيا - أوروبا

هذه المسطرة الجديدة التي أثبتت فعاليتها خلال مرحلة تجريبية ناجحة همت 9 عمليات انجزت سنة 2015 توفر لشركة الشحن الجوي المذكورة تحكما أكبر في تكاليف وأجال الشحنات نحو البلدان الموجهة إليها.

حرية حركة الحاويات : علاقة ثقة تجمع بين الجمارك والناقلين البحريين من أجل التخفيف من احتقان الموانئ



في إطار المسطرة المبسطة التي سمحت منذ 2012 بالقبول والتصدير المؤقتين للحاويات المحملة والفارغة، مع الإعفاء من إيداع التصريح المفصل والإدلاء بالضمانة، تم في سنة 2015 اعتماد أربع 04 وكلاء جدد من طرف الجمارك وهو رقم زاد من عدد المستفيدين من هذه المسطرة ليصل إلى 31 وكيل بحري.

97%

وقد أحدث هذا التبسيط الذي يستفيد منه 97% من حجم الحاويات التي تجول موانئ المملكة بغاية الرفع من انسيابية مرور البضائع وتقليص آجال التعشير.

31 وكلاء بحريا معتمدا

زيادة على ذلك، وبفضل التزام الوكلاء بضمان شروط التعرف السهل على الحاويات وتتبع تنقلها، يوفر هذا الإجراء للجمارك ظروفًا أحسن للمراقبة وتأمين السلسلة اللوجيستية للمبادلات التجارية الدولية.

تصديق منشأ البضائع الموضوعة في المناطق الحرة اللوجستية : إجراء تحفيزي لنشاط فاعلي هذه الفضاءات

ويهدف هذا الإجراء على المدى البعيد إلى تمكين هذه المنصات من أداء دورها كمجمع إقليمي كفيل بتقديم أفضل الحلول اللوجستية للفاعلين الاقتصاديين الراغبين في تزويد أوروبا وشمال وكذا غرب أفريقيا انطلاقاً من المغرب.

في سياق الاهتمام الخاص الذي توليه الجمارك لدعم المقاولات المتواجدة في المناطق الحرة اللوجستية، تمت بلورة مسطرة مبسطة يتم بموجبها تصديق و قبولية منشأ البضائع في هذه المناطق.

الأداء عبر الأنترنت بواسطة البطاقة البنكية : خدمة جديدة توسع من خيارات الزبناء لتسوية الديون الجمركية

الأداء عبر الأنترنت، إيجابيات فحسب :

- ربح للوقت ومعالجة سريعة للعمليات
- تقليص لتكاليف التنقل وتجريد للنسق من طابعه المادي
- تأمين للعمليات بفضل نظام تبادل للمعطيات عال الحماية بواسطة الإمضاء الإلكتروني

الضمانات اللازمة على مستويات الأمن والوثوقية والشفافية. وتتوافق المبالغ المسددة بطريقة إلكترونية مع الديون التي تم انتقاؤها من طرف الفاعل من بين تلك المستحقة.

بعزمها على السير قدماً في طريق التعشير الإلكتروني الذي يتمثل في تجريد كافة مراحل مسار التعشير من طابعها المادي، أرست إدارة الجمارك بتشاور مع الخزينة العامة للمملكة نظاماً للدفع الإلكتروني بواسطة البطاقة البنكية.

وتسمح هذه الخدمة الجديدة للفاعلين الاقتصاديين بإمكانية الولوج إلى نظام التعشير «بدر» لتسديد مبلغ المكوس والرسوم المستحقة عبر الأنترنت. وبتأكيد عملية الدفع، يتوصل المعني بالأمر بوصل التسديد وفاتورة جمركية خاصة بها.

تقدم هذه الخدمة، التي تم تعميمها على كافة المكاتب الجمركية بعد مرحلة تجريبية كللت بالنجاح، كافة

حوسبة التوكيلات الممنوحة للمعشرين من طرف زبائنهم : توضيح أكثر للمسؤوليات

- تصاريح نقل الملكية إلى طرف ثالث للبضائع الموضوعة تحت نظام اقتصادي جمركي.

بإحداثها لهذه الخدمة الجديدة، توسع الجمارك دائرة الخدمات التي يقدمها «بدر» لمستعمليه عبر الخط.

صممت الجمارك خدمة جديدة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين تمكنهم من الترخيص لمعشر معتمد واحد أو أكثر لإنجاز الإجراءات الجمركية.

وبموجب هذه الرخص المودعة لدى المكاتب الجمركية، من أجل إدراجها في نظام «بدر»، تصدر توكيلات تسمح للمعشرين بالقيام بإجراءات التصريح المفصل لحساب وكلائهم والتوقيع، إذا كان الترخيص ينص على ذلك، على :

توكيلاً تم تدبيره عبر نظام بدر في 2015

- سندات الإعفاء مقابل كفالة والتي تهتم السلع المصرح بها تحت نظام اقتصادي في الجمرك بدلا من المتعهد ؛

44 322

الإيداع عبر الانترنت لطلبات تعليق التداول الحر للبضائع : خدمة لتدخل سريع للتصدي للتزيف



في إطار عملها الدائم على إغناء الخدمات التي يتيحها نظام BADR، أدرجت الجمارك على قائمة هذه الأخيرة خدمة جديدة تسمح بتدبير طلبات تعليق التداول الحر للسلع المشتبه في كونها مزيفة.

بفضل هذه الإضافة الخدمائية، أصبح بإمكان أي فاعل مالك لحقوق الملكية الصناعية، المستفيد الحصري لحق الاستغلال أو وكيل لصاحب الحق أن يودع طلبات التعليق لدى الجمارك عبر الانترنت.

و قد نظمت الجمارك دورات تدريبية لأصحاب الحقوق لتمكينهم من الولوج والاستعمال السهل لهذه الخدمة.

تصديق المقاول : ميزة تدعم المقاول في سعيها وراء تقوية أدائها وتدعيم قدرتها التنافسية دوليا

صفة الفاعل المعتمد «أمن وسلامة» : ضمان أداء وموثوقية المقاول

مختلف البلدان، شاركت الجمارك في اجتماعات عمل كبار المسؤولين المكلفين بصفة الفاعل الاقتصادي المعتمد داخل الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير وفي الدورة الحادية عشرة للجنة التعاون الجمركي.

إضافة إلى ذلك، وضعت الجمارك للامسات الأخيرة على مشروع اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل للفاعل الاقتصادي المعتمد والذي سيتم عرضه للتوقيع على المدراء العاميين لجمارك دول QUAD (المغرب وتونس والأردن ومصر) خلال اجتماعهم المنتظر عقده في عام 2016.

ومن شأن هذه الديناميكية أن تمهد الطريق للمقاول الوطنية التي تسعى للولوج بكل ثقة لأسواق مختلفة في طور النماء.

387 فاعلا اقتصاديا معتمدا « تبسيطات جمركية »
187 مصنفين قسم « أ »

أول

فاعل اقتصادي معتمد « أمن وسلامة »

واصلت الجمارك نهجها لتصنيف المقاولات الذي يطلق عليه «صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد» والذي يمنح للمستفيدين منه ميزة الاعتماد على المستوى الدولي والارتقاء، بفضل المواكبة الجمركية، إلى صفة الفاعل الاقتصادي «أمن وسلامة» الذي يستجيب لمعايير أمن السلسلة اللوجيستية للمبادلات الدولية.

وقد أسفرت العملية الاختبارية، التي قادتها الجمارك في عام 2015 مع عشر شركات مصنفة « فاعل اقتصادي معتمد -تبسيطات جمركية- » للولوج إلى مستوى أعلى من التصنيف، على منح أول صفة للفاعل الاقتصادي المعتمد «أمن وسلامة».

وفي أفق التوصل إلى الاعتراف المتبادل للفاعلين الاقتصاديين المعتمدين مع

التصنيف الموحد الجمارك - المديرية العامة للضرائب : إعطاء دفعة قوية لمنهجية تصنيف المقاولات الوطنية

بدمج عمليتي التصنيف اللتين بوشرتا بشكل منفرد من قبل المؤسستين لصالحه.

ويمنح هذا التصنيف المشترك «الفاعل الاقتصادي المعتمد -تبسيطات جمركية-» و «الملزم المصنف» مجموعة من المزايا والمساطر المبسطة المقدمة للمقاولات من طرف المؤسستين. كما يهدف إلى تعزيز التنافسية والتفاعلية لمواجهة متطلبات تموقع أفضل على الساحتين الوطنية والدولية.

انسجاما مع التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجباية التي عقدت في شهر أبريل 2013 وتوصيات المنظمة العالمية للجمارك، أطلقت الإدارتين الجبائيتين المغربيتين خلال سنة 2015 التصنيف الموحد للمقاولات.

هذا المسعى المشترك الذي نشأ بين إدارة الجمارك والمديرية العامة للضرائب في إطار اتفاقية إطار للتعاون من أجل خدمة الاقتصاد الوطني يستجيب لرغبة محيط الأعمال

مواكبة المشاريع الكبرى : عمل مطرد ومتواصل

المركزية والجهوية المعنية بمخطط تنفيذ هذه الاستثمارات على أرض الوطن.

هذا الدعم المشخص الذي خصت به الجمارك المجموعات الصناعية الكبرى العاملة في العديد من القطاعات على غرار صناعة الطائرات والسيارات وإنتاج المحركات والعربات يهدف إلى مساعدتها على بدء مشاريعها وفقا لجدول استثماراتها.

إن هذه الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، والتي اختارت المغرب كوجهة والمدعمة بمواكبة جمركية خاصة هي بمثابة علامة ثقة تعزز مكانة المملكة باعتبارها سوقا واعدة للإنتاج والتصدير يقصدها المستثمرون الأجانب.

حافظت مصاحبة المشاريع الكبرى خلال سنة 2015 على مكانتها المتميزة في جدول أولويات العمل لدى الجمارك نظرا لأهمية إسهامها في جذب الاستثمارات وتوفير مناخ إجرائي تحفيزي يدعم ازدهار المشاريع التي تخلق فرص العمل وتنمي ثروات البلاد.

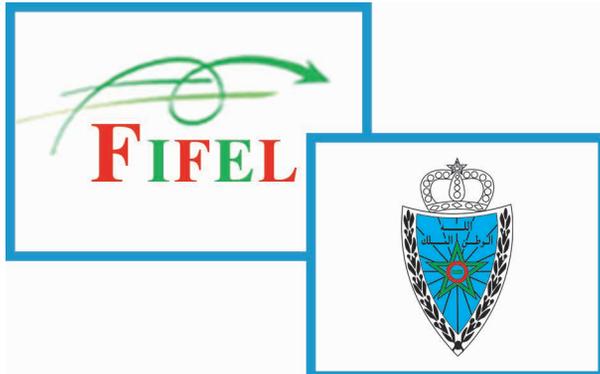
وقد تم في هذا السياق وضع كل الخبرات الجمركية والإجرائية والتنظيمية رهن إشارة المقاولات الراغبة في توسيع تواجدها والاستقرار بالمغرب. وتسعى الجمارك في ذلك جاهدة لتوفير خدمات ذات جودة عالية للمقاولات وتقديم المشورة لها وتمكينها من الاتصال بمختلف الهياكل

الجمارك - القطاع الخاص : شراكة مستدامة تثرى بالتبادل والإصغاء المتواصلين

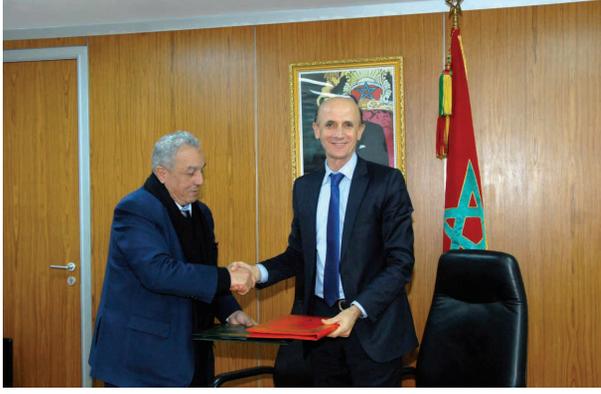
ينبني تطوير الشراكة المؤسسية مع القطاع الخاص لدى الجمارك على التكييف المستمر للإجراءات الجمركية وكذا استكشاف مجالات جديدة لتبسيط المساطر لتلبية أفضل لحاجيات تنافسية المقاولات.

بعزمها على المضي قدما في تثمين هذا الخيار، أبرمت إدارة الجمارك خلال سنة 2015 اتفاقا إطارا جديدا مع الفدرالية بينالمهنية المغربية للإنتاج وتصدير الفواكه والخضروات.

وتهدف هذه الاتفاقية، من بين أمور أخرى، إلى تحسين البيئة الإجرائية، التنظيمية وكذا القانونية



التسهيل الجمركي ومواكبة المقاولات



التي تعمل وفقها مقاولات قطاع الفواكه والخضروات وذلك بغية تسهيل المبادلات التجارية وتعزيز قدرتها التنافسية.

وبموازاة مع ذلك، نظمت إدارة الجمارك لقاءات جهوية لصالح أعضاء جمعيات مهنية من قطاعات مختلفة للتواصل حول التحسينات المدخلة على الإطار التحفيزي الذي أعد لصالحهم، إضافة إلى تجميع الشكاوى المحتملة وتحديد الصعوبات التي تعترض الفاعلين في هذا المجال.